القانون أقر في مداولته الأولى بموافقة 33 عضواً ورفض 3 وامتناع 20 عن التصويت

«فوائد القروض» تجاوز المانعة الحكومية ومرّ.. مبدئياً

■ المليفي: جهود «المالية» مشكورة والمشروع ليس سهلاً ونطلب إعادته إليها لمزيد من الدراسة

علي الراشد مترئساً جلسة الأمس

عناق حكومي - نيابي بعد اقرار القانون (تصوير: صالح محمد)

كتب: عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وسط تباين حكومي - نيابي، وافق مجلس الامة باغلبية اعضائه على المداولة الاولى لقانون إسقاط فوائد القروض، فيما اعتبر تأجيلا للمواجهة الحقيقية التي ستحدث في المداولة الثانية للقانون في حال لم يحدث توافق بين السلطتين على كيفية تطبيقه.

وصوت 33 نائبا في جلسة أمس العادية بالموافقة على قانون إسقاط الفوائد فيما رفضه 3 اعضاء وامتنع 20 عضوا من بينهم اعضاء في الحكومة عن التصويت على القانون، فيما اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبدالله قبل بدء عملية التصويت على الاقتراح ان «الحكومة رغم رفضها له في صيغته الحالية فانها من مبدأ التعاون ستمتنع عن التصويت متطلعة من مجلس الأمة اقرار التعديلات المطلوبة قبل المداولة الثانية».

وذكر العبدالله ان الحكومة وهي تؤكد على سلامة المقصد ووحدة الهدف والرغبة الصادقة من الجميع والعمل على تخفيف المعاناة عن المواطنين والحرص على تقديم كل ما يمكن ان يسهم في معاونتهم على مواجهة تكاليف الحياة واعبائها «الا ان بقاء القانون في وضعه الحالي يحتاج لتعديلات جذرية بجنبنا اي تداعيات او سلبيات مستقبلية قد تؤثر على سلامة القرار وتنفيذه». من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي ان التكلفة المالية للاقتراح بقانون بشأن انشاء صندوق دعم الأسرة ستتراوح بين 3.5 و4 مليارات دينار بسبب عدم وجود سقف مالي معين للصندق وادخال البنوك والمؤسسات والشركات الاسلامية ومن اجرى تسوية لديونه فيه.

واوضح الشمالي ان كل من لديه قرض في وقت معين «يدخل ضمن هذا القانون وقد ضممتم البنوك والمؤسسات الاسلامية الى هذا القانون كما ضممتم المواطنين الذين تم اجراء تسوية كاملة لهم». ودعا الى التأني والصبر في دراسة الاقتراح بقانون بشأن انشاء صندوق دعم الاسرة، وهو ما رفضه اغلب النواب وثار عليه اعضاء اللجنة المالية البرلمانية، معتبرين ان اقوال الوزير تناقض ما قاله في المؤتمر الصحافي الذي اعقب اجتماعه قبل الاخير مع اللجنة، وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

مجلس الأمة أقر قانون إسقاط الفوائد في مداولته الأولى

■ الشمالي: لم نر تقرير «المالية» ونعم اتفقنا مع اللجنة لكننا لم ندرسه أولا قبل أن نبصم عليه

■ سمو الأمير قال بالحرف الواحد «حلو المشكلة» ونحن نود أن نعمل على قانون عادل

■ القانون يحتاج إلى التأني ولسنا ضد إقراره لكن أعطونا فرصة لتطبيقه بشكل أفضل

■ التكلفة تزيد عن 3.5 إلى 4 مليارات وليس لها سقف محدد وأي رقم يقال قد يكون صحيحاً

■ الزلزلة: تكاليف القانون محددة ولا نزايد ولا نتهم ولا يكون الجواب ردود فعل

■ البنوك لن تستفيد من القانون الحالي وستخسر 300 مليون حسب تقرير اللجنة

■ أتعجب من تناقض كلام الشمالي ومخالفته لما قاله بعد اجتماع اللجنة قبل الأخير

ترحيب بالوزير الحمود بعد عودته من رحلة العلاج

.. وترحيب بالوزير الحجرف بعد تجديد صاحب السمو الثقة فيه

افتتح رئيس مجلس الأمة علي الراشد الجلسة العلنية العادية الساعة التاسعة صباح أمس الثلاثاء وتلا الأمين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين عن الجلسة والغائبين من دون اذن او اخطار.

التصديق على المضابط

انتقل المجلس لمناقشة بند التصديق على المضابط ارقام 1303/ب و1304/أ و1304/ب و1305 خاصة بتواريخ 20 فبراير و5 و6 و7 مارس 2013.

يوسف الزلزلة: هناك مجموعة من الاخطاء المطبعية في مشروع بقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتأمين ضد البطالة ارجو مراعاة ذلك.

عادل الجارالله: كان حواراً بين سعدون حماد ووزير الكهرباء وكان الحوار اصلا بين حماد ووزير المواصلات.

سعدون حماد: المضبطة رقم 1305 خاصة تم شطب كلامي لكن لم يتم شطب كلام وزير الكهرباء.

علي الراشد: يصادق على المضابط؟

موافقة عامة.

كشف الأوراق والرسائل

رسالة من رئيس لجنة حقوق الانسان ودراسة اوضاع غير محددي الجنسية «البدون» يطلب إحالة مشروع القانون في شأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2013 إلى اللجنة باعتبارها الأكثر تخصصا في نظره.

رسالة من مقرر لجنة العرائض والشكاوي بأن اللجنة توصي بعدم تثبيت من شملهم التعميم رقم 20/2012 الصادر من شركة نفط الكويت أو إصدار أي قرارات ترقية أو تدوير للعاملين بالجهات التي شملها التحقيق حتى انتهاء اللجنة من التحقيق.

رسالة من رئيس لجنة التحقيق في عقد شل يطلب تمديد المدة المحددة للجنة لتقديم تقريرها في دور الانعقاد القادم.

عصام الدبوس: فيما يخص رسالة لجنة العرائض والشكاوي فإن القرار صدر في الترقيات في 12/27 وجرى العرف انه بعد 90 يوما يثبت من صدرت له الترقية والتكليف للجنة كان في 5 فبراير وتطلب من المجلس الموافقة على التمديد إلى 5 مايو.

سعدون حماد: بالنسبة للرسالة الثانية نحن لسنا ضد الترقيات ولكن ضد الظلم من المسؤولين ومن الوزير مباشرة وتم استبعاد المستحقين، ونحن نحذر الحكومة من سياسة الانتقام التي اتبعتها من وزارة الكهرباء، وشكلوا لجنة تحقيق وادانت الوزير والحكومة كافاته وعينته وزيراً ولم يجدد لمن حققوا معه، وهذه السياسة مرفوضة في القطاع النفطي، وترقيات القياديين في القطاع النفطي من ضمنهم مدير دائرة الغاز وعندما قدمت الاستجواب قام وزير النفط واستبعده من الترقيات لأن اسمه محمد فهد العتيبي، لذلك نحذر الحكومة كاملة من سياسة الانتقام ومجلس الامة موجود ونرفض التجاوز على اي موظف له الحق في الترقية.

أما الرسالة الأولى فأقول ان اللجنة اتخذت قرارا ولكن هناك مجموعة عدلت اوضاعها وليس من المعقول استبعادهم من التجنيس بعدما سمعوا كلام الحكومة بتعديل اوضاعهم وارجو ان يكون التجنيس مفتوحاً للجميع.

وزير الكهرباء عبدالعزيز الابراهيم: اولا لم ادان في وزارة الكهرباء فحصل انقطاع في 2001 شمل الكويت كلها والوزير حينها اوقف 6 وكلاء مساعدين ومجلس الوزراء شكل لجنة وبراتني وشخيص آخر، وكنت وكيلا مساعدا ومدتي الى 2008 وقدمت استقالتي في 2006/11 الى 2008، وبالنسبة للنقل فالتدوير هو أمر طبيعي في الوزارات وليس ضد شخص بعينه والتدوير شمل 8 أشخاص.

سعدون حماد: كلام الوزير غير صحيح ولدي ما يثبت ادانة وزير الكهرباء ووزارة الكهرباء عندما تسلمها لم يجدد لمن حققوا معه، وكيل مساعد انتهت صلاحيته وعينه الوزير من جديد فكيف يكون ذلك؟.

وزير الكهرباء: هذا الكلام غير صحيح، قرار مجلس الوزراء يعلو أي لجنة اخرى، وموضوع الاخ صالح مسلم فلم يجدد له بعد الفترة المحددة له وذلك وفق قانون الخدمة المدنية.

سعدون حماد: الوزير جدد لصالح مسلم والآن مازال يعمل على رأس عمله، والوزير مدان من لجنة التحقيق في وزارة الكهرباء.

مبارك النجادة: اتنازل لخالد العدوة.

خالد العدوة: سبق وعرضت رسالة منذ أكثر من شهرين ووافق عليها المجلس بأن تحول كل القضايا المتعلقة بحقوق الانسان والبدون الى اللجنة المختصة لذلك اطلب بالموافقة على الرسالة لتنظر في مشروع الحكومة بخصوص تجنيس الـ2000 لكي تتجزه مع كامل احترامنا للجنة الداخلية والدفاع، لكن هذه اللجنة افقها كبير في الدفاع والداخلية والعسكريين أما البدون فهي مختصة بهذا الملف وقطعنا شوطا لا باس به، وتعدكم بانجازه خلال اسبوعين.

عسكر العنزي: قانون التجنيس الحكومي الغرناه في المداولة الاولى واسس الاول رفعنا التقرير بعد التعديل واتمنى عرضه بعد بند «القروض» ورفعنا السقف من 2000 الى 4000 شخص، واللجنة مختصة بهذا الامر اختصاصا اصيلاً.

خالد العدوة: اذا وافق المجلس على تقرير لجنة الداخلية والدفاع بتجنيس البدون «فبها ونعم» واذا لم يصوت عليه المجلس فنرجو ان توافقوا على احالته الى اللجنة الاصلية وهي البدون.

عدنان عبدالصمد: نحن لم نناقش تقريراً حتى يكون المقرر على المنصة.

علي الراشد: من حق اي نائب ان يتحدث من منصة المقرر.

عصام الدبوس: التجنيس وقف منذ عام 2007 ولم يخرج أي كشف وهذا التأخير تتحمله الحكومة فارجو من الأخوة ان يكون هناك اتفاق على الأعداد المستحقة فقط.

عادل الجارالله: أؤيد اعضاء اللجنة المختصة ولكن اسم اللجنة يوحي بأن هناك انتهاكا لحقوق الانسان في الكويت وأرى ان الكويت بعيدة كل البعد عن ذلك لسببين اولهما ديننا الحنيف وثانيهما تاريخنا العريق، استغرب هل موضوع التجنيس معقد جدا لهذه الدرجة منذ 60 عاما لم نستطع حل هذه المشكلة، هل مواليد الكويت يواجهون هذه المعاناة؟

الا يوجد شخص متمكن او نظام او جهة تستطيع حل هذه المشكلة، ونذكر ان آخر جريمة حدثت في الكويت حدثت من فئة بعينها، فارجو ان تكون هناك جدية في هذا الملف فهو ملف خطير والكويتيون يشعرون بالخوف وعدم الارتياح من هذا الملف.

صالح عاشور: الرسالة الثانية موجهة لوزير النفط وهي لم تأت من فراغ وأتت بعد كم التجاوز والظلم على موظفي القطاع النفطي من خلال التمييز والمحسوبية، وارجو من الوزير وقف التعيينات لحين الانتهاء من التحقيق، انت تعرف ان هناك اناسا ظلموا، الوزارة تنتهج اسلوبا اداريا غير صحيح من خلال استحداث ادارات جديدة لتعيين المستحقين الذين استبعدوا من الترقيات، هناك ظلم فاحش في الشركات التابعة لمؤسسة البترول.

الرسالة الاولى من رئيس لجنة حقوق الانسان، الحكومة والمجلس يا إما نحل قضية البدون أو لا نحلها، فالقانون يقول ان التجنيس للبدون فقط، وبالنسبة للشرائح الأخرى الحكومة تستطيع تجنيسهم مثل الخدمات الجليلة وابناء الكويتيات ومن ثم هذا القانون يحل المشكلة واذا ادخلنا شرائح اخرى فقد قللنا من عدم تجنيس البدون الذين يستحقون الجنسية، ولنضع خطة واضحة خلال 5 سنوات لننتهي من هذه القضية، وبالتالي ادخال شرائح اخرى في هذا القانون فهي مصيبة ولن نحل القضية التي